العبيد للعدواني: هل يُسمح لمن له قرابة من الدرجة الأولى برئاسة لجنة لمراقبة الاختبارات؟

حمد العبيد

وجه النائب حمد العبيد سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.حمد العدواني، في شأن لجان امتحانات الفترة الدراسية الأولى للصف الثاني عشر 2022/2023، ونص السؤال على ما يلي:

في شأن لجان امتحانات الفترة الدراسية الأولى للصف الثاني عشر 2022/2023، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما آلية تكليف رؤساء لجان امتحانات الفترة الدراسية الأولى للصف الثاني عشر 2022/2023؟

2 – هل يُسمح لمن له قرابة من الدرجة الأولى برئاسة لجنة لمراقبة الاختبارات؟

3 – هل سبق أن حُوسب أو شُكلت لجنة تحقيق مع رؤساء لجان ثبت تقصيرهم في عملية مراقبة الاختبارات؟

4 – هل تعقد لجان مختصة مقارنة نتائج الثانوية في الفصل الأول مع الثاني ليتبين أسباب الاختلاف في النتائج؟ وهل لجان المراقبة سبب في ذلك الاختلاف؟

5 – ما أسباب ازدياد عدد الطلاب في مدارس معينة دون غيرها؟

6 – ما آلية قبول اعتذار المديرين عن اللجان؟ يرجى تزويدي بأسماء المعتذرين، وهل قبل اعتذارهم؟ وما أسباب اعتذارهم؟

7 – هل حُوسب المدير الذي أشرف على اختبارات طلاب وتبين أن نتائجهم فوق المعدل.

8 – ما سبب تفاوت عدد الطلاب في لجان الثانوية العامة، حيث لوحظ وجود لجنة تحتوي على 120 طالبا وأخرى تجاوز 600 طالب أو 580 طالبا؟

الهاجري يسأل الرشيد بشأن المكافأة المالية للخاضعين لقانوني «التأمينات» و«معاشات ومكافآت» التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك

وجه النائب د. فلاح الهاجري سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، بشأن المكافأة المالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك، ونص السؤال على ما يلي:

قررت المادة "1" من القانون رقم "110" لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك استثناء المؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي.

ولما كان المعادون للخدمة في الجيش الكويتي لا يُعدّون معينين جددا يخضعون لشروط التعيين الجديد ولكن يحتفظون بالمركز القانوني، كما أن لديهم اشتراكات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأما الفاصل الزمني أو الفترة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إعادته للخدمة مرة أخرى هي محددة بعدد سنوات لا يجوز تجاوزها وهذا يؤكد مركزهم القانوني، وبالتالي لا ينطبق عليهم القانون رقم "110" لسنة 2014 المشار إليه.

إن المعادين للخدمة العسكرية سبق أن علم لهم إشعار التحاق أول مرة بالتأمينات، واستقطع منهم مدد اشتراكات، علما بأن إعادة الخدمة يعد امتدادا لخدمتهم السابقة، ولا يعد تعيينا حديدا حيث إن إعادة الخدمة منظمة وفقا للقانون رقم "32" لسنة 1967 في شأن الجيش وتعديلاته والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن.

فلاح الهاجري

ونُظم القرار الوزاري رقم "424" في شأن البدلات والمكافآت والكوادر الإضافية للعسكريين في المادة "24" استحقاق المعادين للخدمة للمكافآت بشرط مضي خدمة فعلية لا تقل عن عشر سنوات لمن انتهت خدمته قبل العمل بهذا القرار وأعيد للخدمة، علما بأن وزارة الدفاع لا تمانع من استحقاق المعادين للخدمة للمكافآت وفقا للقرار الوزاري السابق الذكر، أما في شأن المستفيدين ممن انتهت خدمتهم ثم أعيدوا للخدمة مرة أخرى وفقا للمراكز القانونية السابقة قبل انتهاء مدة خدمتهم لا يجوز تقسيمهم إلى فئتين حسب رد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في كتابها رقم 2383 في تاريخ 2022/11/17، حيث إن جميعهم انتهت خدمتهم وفقا للمادة "99" من القانون رقم "32" لسنة 1967 المشار إليه سواء بالتقاعد أم بقبول الاستقالة أم التسريح، فلا يمكن التفريق بين المتقاعدين المعادين للخدمة والمستقيلين المعادين للخدمة فجميعهم معادون للخدمة وتنطبق عليهم جميع الأحكام والقوانين من دون تمييز، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– أسباب تطبيق القانون رقم 2014/110 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك على العسكريين المعادين إلى شرف الخدمة العسكرية من الضباط وضباط الصف والأفراد.

هايف لوزير التجارة: ما السند القانوني لاندماج شركة الملاحة العربية المتحدة مع شركة «هاباغ – لويد» الألمانية؟

محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، عن السند القانوني لاندماج شركة الملاحة العربية المتحدة مع شركة ألمانية، ونص السؤال على ما يلي:

بخصوص شركة الملاحة العربية المتحدة التي تأسست عام 1976 ومقرها دولة الكويت، ثم انتقلت إدارتها إلى دبي على إثر الغزو الغاشم عام 1990، وأخيرا استقرت في الدوحة، والتي تمتلك كل دولة من دول مجلس التعاون نسبة من الشركة، يديرها مجلس إدارة مشترك منهم، كما أنها تمتلك أسطولا كبيرا وعددا ضخما من الحاويات، ولها مكاتب حول العالم، وكان لها دور حيوي إبّان حرب تحرير الكويت، فضلا عن كونها ناقلا وطنيا يُعتمد عليه في نقل كل ما تحاج له الدولة، ثم اندمجت مع شركة "هاباغ – لويد" الألمانية، وألغي ترخيصها كشركة خليجية، أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما السند القانوني لاندماج شركة الملاحة العربية المتحدة مع شركة "هاباغ – لويد" الألمانية؟ وما الإجراءات التي سبقت هذا الاندماج؟ ومَن المفوض باتخاذ قرار الاندماج؟ ومَن وقّع وصادق عليه من الجانب الكويتي؟

2 – ما العائد الذي تحصّلت عليه دولة الكويت مقابل هذا الاندماج؟ وكم كانت نسبة ملكية دولة الكويت في شركة الملاحة العربية المتحدة؟ وكم نسبة دولة الكويت حاليا في شركة "هاباغ – لويد" الألمانية، التي استحوذت على شركة الملاحة العربية المتحدة؟ وما العوائد التي حصلت عليها دولة الكويت من تاريخ الاندماج إلى تاريخ اليوم؟

3 – ما البديل الاستراتيجي والوطني للكويت في مجال النقل البحري على أثر إلغاء ترخيص الشركة العربية للملاحة ونقل مقرها خارج الكويت؟

4 – ما مصير المبالغ المالية التي دفعتها الهيئة العامة للاستثمار لدعم شركة الملاحة العربية المتحدة أثناء الأزمة المالية العالمية؟

5 – ما الوضع القانوني لمبنى شركة الملاحية العربية المتحدة في دولة الكويت والذي كان مقرا لها قبل الاندماج؟ ومَن استحوذ عليه؟ ومَن يديره؟ ومَن يمتلك المبنى والأرض المقام عليها وسند ملكيته؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من وثيقة تملك هذا العقار، مع بيان وضعه القانوني الحالي، وأي إجراءات أو حقوق أو التزامات مترتبة عليه.

تتمات

الحكومة استقالت

ففي خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء، في قصر السيف أمس، أحاط سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء المجلس، علما برفعه كتاب استقالة الحكومة، إلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وذلك "نتيجة لما آلت إليه العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة"، معربا عن ثقته وحكومته في "حكمة سمو ولي العهد، المعهودة، باتخاذه ما يراه محققا للمصلحة العليا للبلاد".

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء وقف إصدار قرارات المعاش الاستثنائي وفق أحكام المادة "80"، من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم "61" لسنة 1976، وتكليف اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية بمراجعة وفحص جميع القرارات الصادرة بهذا الشأن، ودراسة الموضوع من جميع جوانبه، ووضع الضوابط والقواعد اللازمة لمعالجة أي ملاحظات قد تتكشف لديها، وذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

في سياق آخر، اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية الوزارية، بشأن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، ومشاريع قوانين بربط ميزانيات الهيئات الملحقة ومشاريع قوانين بربط ميزانيات المؤسسات المستقلة للسنة المالية 2024/2023، وقرر المجلس الموافقة على مشروعات القوانين ورفعها إلى صاحب السمو الأمير، تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه، رفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، بمناسبة المبادرة الأميرية السامية بصدور المرسوم رقم "8" لسنة 2023 الصادر بتاريخ 17/1/2023، بشأن العفو عن العقوبة المقيدة للحرية، المحكوم بها على بعض الأشخاص، والذي يتماشى مع السياسة الحكيمة والرعاية الأبوية لسموه، ترسيخا لما جبل عليه أهل الكويت من قيم التسامح والتسامي، واستقرارا للوحدة الوطنية، داعيا الباري عز وجل أن يحفظ سمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وأن يديم على الكويت نعمة الأمن والأمان.

«التربية»

تدخر جهدا في تطبيق القوانين الداعمة للعملية التعليمية، ومحاربة الظواهر السلبية بالتعاون مع الجهات المعنية خلال فترة الامتحانات.

وأوضح الوهيدة أن ذلك يأتي بغية تحقيق العدل والمساواة بين الطلبة وحصول كل منهم على حقه، تطبيقا لسياسة تكافؤ الفرص لبناء جيل صالح قادر على المشاركة في تنمية الوطن.

أضاف أن القائمين على لجان سير الامتحان قاموا بتطبيق اللائحة، خلال فترة الامتحانات للفصل الدراسي الأول، التي انتهت قبل عدة أيام، عبر منع دخول وسائل الغش مع الطلبة بجميع أنواعها.

وأكد تطبيق الوزارة للائحة الامتحانات التي تم اعتمادها عام 2018، والتي تعاقب الطالب الذي يغش أو يحاول الغش بالحرمان من درجة المادة في الفصل الدراسي الأول، وحرمانه من جميع المواد إذا غش أو حاول الغش في امتحانات آخر العام.

وأشار إلى أن الوزير شدد على ضرورة محاسبة كل من تسول له نفسه العبث بالتعليم واستخدامه كتجارة، مؤكدا حرص الوزارة على محاربة أشد أنواع الفساد تأثيرا على سير الحركة التعليمية، كظاهرة الغش وانعكاسها السلبي على جودة عملية التعليم في البلاد.

وذكر أنه مع بدء امتحانات منتصف العام الدراسي الحالي 2023/2022 لطلبة المرحلة الثانوية، تمت مخاطبة وزارة الداخلية، لمتابعة حسابات إلكترونية تقوم بترويج وسائل الغش في الاختبارات واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.

وبين أن الوزارة تواصلت أيضا مع وزارة المواصلات وهيئة الاتصالات ووزارة الصحة، لدراسة وبحث مدى إمكانية حجب الخدمات الهاتفية داخل المدارس فقط وإمكانية تركيب أجهزة تقنية حديثة لمنع وسائل الغش الحديثة من العمل، داخل أسوار المدارس دون التأثير على صحة أبنائنا الطلبة.

وأفاد بأن لجان الامتحانات سجلت 1741 حالة حرمان من الامتحانات لطلبة مارسوا الغش أو حاولوا الغش، سواء بالوسائل التقليدية أو الإلكترونية في امتحانات الفترة الاولى في المناطق التعليمية كافة والتعليم العام والخاص والديني.

وأوضح أن اليوم الاول للاختبارات شهد تسجيل 472 حالة حرمان، فيما سجلت في اليوم الثاني 290 حالة وفي اليوم الثالث 127 حالة، لافتا إلى تسجيل 82 حالة في اليوم الاخير وقبل الاخير لطلبة القسمين العلمي والأدبي في التعليم العام والتعليم الديني.

على صعيد متصل أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار متهمين اثنين «وافدين» متواريين عن الأنظار، كونهما مشرفي "غروبات" تسريب اختبارات الثانوية العامة في برنامج التلغرام.

كما قررت النيابة العامة تجميد الأرصدة البنكية لمتهمي تسريب اختبارات الثانوية، بعد توجيه تهم غسل الأموال لهم، وذلك بعد حصولهم على 3 ملايين دينار من طلبة الثانوية العامة في "غروبات" تسريب الاختبارات.

أوكرانيا

لضمان وصول تلك المساعدات الإنسانية لمحتاجيها في أقرب وقت.

وشدد الوزير الصباح خلال الاتصال، على أهمية دعم المساعي الدولية الرامية إلى وقف إطلاق النار وخفض التصعيد، لإيجاد حل سلمي للأزمة، التزاما بمبدأ حل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية عن طريق الحوار بما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

من جانبه نقل وزير خارجية أوكرانيا تحيات الرئيس والشعب الأوكراني إلى دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا، معربا عن تقدير وامتنان بلاده لموقف دولة الكويت حيال الأزمة في أوكرانيا، ومشيدا بدعم دولة الكويت للشعب الأوكراني خاصة على الصعيد الإنساني، ودعمها كذلك لكل الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية التي يعيشها جراء الأزمة، ولمساعيها الحميدة في ترسيخ دعائم حفظ السلم والأمن الدوليين.

من جانب آخر التقى سالم الصباح أمس الأول، رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي الدكتور هلال الساير، حيث تم مناقشة الأنشطة والفعاليات التي تضطلع بها جمعية الهلال الأحمر الكويتي على كل الأصعدة، بالإضافة إلى بحث مجالات تعزيز العمل الإنساني ودعم أنشطته إستجابة للأزمات والكوارث الإنسانية في المنطقة، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي ومن ضمنها آلية إيصال المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الكويت إلى أوكرانيا.

«المالية»

بإجماع الأعضاء وحضور ممثلين عن الحكومة.

وأوضح عاشور انه وفقا للتعديل فإن نص المادة 24 من المرسوم بقانون رقم 68 لسنة 1980، سيستبدل بالنص التالي "للشركة الأجنبية، إنشاء فرع لها في الكويت ومباشرة عملها من دون الحاجة إلى وكيل محلي".

في سياق نيابي آخر، وجه النائب عبد الله فهاد سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن الشراكة بين الحكومة وشركة «غوغل كلاود العالمية»، طالب فيه بالكشف عن الأسس القانونية التي اعتُمدت لتوقيع الاتفاقية الإطارية، الجهة المخولة للتوقيع، والجهة المختصة بالتفاوض لإقرار بنودها والتزاماتها المالية، وما إذا كانت قد تمت الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذها من الجهات الدستورية.

وذكر فهاد في سؤاله، أن «غوغل كلاود لميتد» شركة إيرلندية تخضع للقانون التجاري الأيرلندي، أسست في العام 20219 وتمارس الأعمال التجارية المتخصصة في التخزين السحابي، مطالبا بتزويده بالدراسة الفنية المعتمدة لها وبمقارنتها مع الشركات الأخرى مثل أمازون AWS ومايكروسوف Azure والصينية «Alibaba Cgoud» و IBM، وحجم المبيعات السنوية لها مقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى المذكورة، وقائمة الملاك لشركة غوغل كلاود لميتد، وصورة ضوئية من ميزانيتها المعلنة لدى الجهات الرسمية في إيرلندا.

كما تساءل عن سبب اعتماد "غوغل كلاود" دون غيرها، والمميزات الفنية التي اعتمدها الجهة صاحبة القرار، والتقييم الفني للخدمات التي أهلتها للتنفيذ.

الكويت تجدد

لمشاعر المسلمين حول العالم، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لوقف مثل هذه الأعمال المرفوضة، ونبذ كل أشكال الكراهية والتطرف، ومحاسبة مرتكبيها، والعمل على عدم الربط بين السياسة والدين، ونشر قيم الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب، ومنع أي شكل من أشكال الإساءة إلى جميع الأديان السماوية.

وزير الصحة

المئة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الأول إن القرار تضمن إلغاء القرار الوزاري "رقم 42 لسنة 2013"، بشأن تحديد الربح في ثمن بيع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمكملات الغذائية المتداولة في البلاد.

أضافت أن هامش الربح للوكيل المحلي والصيدلية يشمل جميع المصاريف الإدارية، وكل ما ينفق على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة، مقابل استلامها وتخليصها وحفظها وسلامتها منذ وصولها للميناء حتى تسليمها للمستهلك مثل رسوم الجمارك والإفراج ومصروفات النقل والتخزين والتأمين وأجور الموظفين وغير ذلك من المصروفات.

وكان العديد من المواطنين والمقيمين قد اشتكوا من زيادة في أسعار المكملات الغذائية، مستشهدين بمقارنات بين ثمن تلك المكملات في البلاد وبلدان خليجية أخرى.

لافروف

ذكرته "روسيا اليوم".

ونقلت الوكالة الروسية عن لافروف قوله إن كييف أوقفت المفاوضات مع روسيا، التي كانت قد انطلقت الربيع الماضي، تحت ضغوط غربية.

ولفت وزير الخارجية الروسي إلى تصريحات قادة الدول الغربية التي يؤكدون من خلالها رفضهم المفاوضات، وإصرارهم على الحل العسكري، ورغبتهم في تدمير روسيا.

في سياق متصل، أكد لافروف أن بنود مبادرة تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، التي تسهل تصدير الحبوب الأوكرانية من موانئ البلاد على البحر الأسود، تُطبق "بشكل أو بآخر"، لكنه ذكر أن روسيا لا تزال تواجه مشكلات في تصدير منتجاتها الزراعية.

ووصل لافروف إلى جنوب أفريقيا أمس، في زيارة يجري خلالها محادثات مع أحد أهم حلفاء بلاده، في قارة منقسمة بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا، ومحاولات الغرب ذات الصلة لعزلها.

وفي وقت وصف مسؤولو حكومة جنوب أفريقيا الزيارة بأنها عادية، استنكرتها أحزاب المعارضة وجالية أوكرانية صغيرة في البلاد، باعتبار أنها لا تكترث للأوضاع في أوكرانيا.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا، إن لافروف وصل إلى البلاد في ساعة مبكرة من صباح اليوم الإثنين.

وتقول حكومة الرئيس سيريل رامابوسا، إن جنوب أفريقيا محايدة في الصراع، وتعبّر عن رغبتها في القيام بوساطة.

وأكدت باندور مراراً أن بلادها لن تنجر للانحياز لأي جانب، وانتقدت الغرب لإدانته الانتقائية لروسيا، بينما يتجاهل أعمال عدوان أخرى مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

المجلس الأوروبي:

الحملة العنيفة على الاحتجاجات السلمية، والإفراج عن جميع المعتقلين بشكل غير قانوني.

أضاف الاتحاد الأوروبي أنه يواصل دعوته للنظام الإيراني لوقف أحكام الإعدام ضد المتظاهرين.

وكانت الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي قد أكدت أمس الاثنين، أن وزراء خارجية التكتل أقروا حزمة جديدة من العقوبات على إيران.

وأوضحت في تغريدة على تويتر: "أقر الوزراء حزمة جديدة من العقوبات على إيران تستهدف من يقودون القمع. يدين الاتحاد الأوروبي بقوة الاستخدام الوحشي وغير المتناسب للقوة من جانب السلطات الإيرانية في مواجهة المتظاهرين السلميين"، دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وكانت مصادر قد قالت لوكالة "رويترز"، الأسبوع الماضي، إن وزراء خارجية التكتل يعتزمون إضافة 37 اسما لقائمة الاتحاد الأوروبي للأفراد والكيانات الخاضعين لعقوبات بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان في إيران خلال اجتماعهم اليوم.